

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ساسيات المالية والميزانية

د. بهناز مهاجران

تعريف الميزانية

- الميزانية مشتقة من الكلمة الفرنسية **BOUJETTE** التي تعني حقيبة جلدية صغيرة وباللغة الإنجليزية تعني حقيبة تعرض النفقات و الإيرادات على مجلس النواب.
- بين الناس العاديين هناك تفسير بسيط للغاية وبدائي وغير متخصص لكلمة الميزانية يعني يرادات والنفقات او الايرادات والنفقات الحكومية

تعريف الميزانية

❖ الميزانية في الضريبة العامة هي وثيقة تحتوي على تنبؤات بالإيرادات و نفقات عام خلال فترة زمنية معينة للقيام بعمليات معينة لتحقيق أهداف معينة ومع سلطة تنفيذية محددة.

❖ الميزانية هي أداة لتحسين وتنفيذ خطط التنمية.

❖ الميزانية أداة إدارية في الاقتصاد الوطني.

❖ تعكس الميزانية السياسة المالية للحكومة في تجاه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير.

❖ ميزانية وقود الريالات لتنفيذ كل أو جزء من برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في فترة زمنية محددة .

❖ الميزانية هي وثيقة يطلق عليها إيرادات ونفقات الحكومة وتتبا بها لفترة زمنية معينة وتنفيذها في فترة زمنية معينة وغالبا ماتكون لسنة واحدة تسمى السنة المالية .

❖ الميزانية عبارة عن تنبأ يوضح كيفية الحصول على الموارد واستخدامها خلال فترة زمنية محددة .

❖ الميزانية وثيقة مالية تتعلق بإيرادات الحكومة ونفقاتها.

تعريف الميزانية حسب قوانين المحاسبة العامة في إيران

✓ التعريف القانوني الأول الناجم عن المادة الأولى من قانون المحاسبة العامة المعتمد بتاريخ ٢١ صفر ١٣٢٩ (هـ) على النحو التالي:

❖ هو: الميزانية الحكومية هي وثيقة التي يتم فيها معاملات الإيرادات والنفقات الحكومية لدولة ما والتنبأ بها لفترة زمنية معينة وتنفيذها .
و تسمى هذه الفترة الزمنية السنة المالية ، وهي سنة شمسية واحدة.

✓ يرتبط أحدث تعريف قانوني للميزانية في بلدنا بالتعريف الذي يساوي المادة ١ من قانون المحاسبة العام
تمت المصادقة عليه في ١ شهرور ١٣٦٦ (هـ) من الموازنة:

❖ الميزانية الوطنية هي خطة مالية يتم إعدادها لسنة مالية وتحتوي على تنبؤات بالإيرادات ومصادر تمويل أخرى
وتقدير تكاليف العمليات التي تؤدي إلى تحقيق السياسات والأهداف القانونية.

ميزانية الدولة كلها

١- الميزانية العامة للحكومة.

٢- ميزانية الشركات الحكومية والبنوك .

٣- ميزانية المؤسسات .

١) الميزانية العامة للحكومة التي تشمل الأجزاء التالية :

أ- الموازنة العادية للوزارات والأجهزة الحكومية بشكل مباشر وغير مباشر في السنة القانونية يتم استلام الميزانية من قبل الأجهزة من خلال الحسابات الاجمالية للخزينة .

ب - الميزانية المدنية لتنفيذ الخطط المدنية

٢) ميزانيات الشركات والبنوك المملوكة للدولة ، بما في ذلك من تنبأت الإيرادات ومصادر التأمين الإيرادات .

٣) ميزانيات المؤسسات التي تدخل في ميزانية الدولة كلها تحت مسمى آخر غير العناوين السابقة.

العوامل المشتركة في تعريف الميزانية

هذه العوامل الخمسة هي:

١- الأيرادات (الدخل)

٢- النفقات (التكلفة)

٣- الفترة الزمنية

٤ - الغرض (الهدف)

٥- برنامج العمل (التخطيط)

مبادئ الميزانية

يشمل المبادئ الأساسية والفرعية

المبادئ الأساسية

١. مبدأ الميزانية السنوية
٢. مبدأ التوازن السنوية
٣. مبدأ وحدة الميزانية
٤. مبدأ التفاصيل

المبادئ الفرعية

١. مبدأ الوضوح
٢. مبدأ الأكمال (الشمولية)
٣. مبدأ التخصيص
٤. مبدأ المرونة
٥. مبدأ فصل التكاليف الجارية عن تكاليف رأس المال
٦. مبدأ الدخل التقديري وحدود النفقات (المصاريف)
٧. مبدأ كونها قانونية

مبدأ الميزانية السنوية

- وفقاً لهذا المبدأ ، يجب عمل الميزانية لفترة زمنية معينة, أي أن بدايتها ونهايتها يجب أن تكون واضحة ومحددة
هذه الفترة الزمنية اختيارية ، وأنسب فترة زمنية للقيام بذلك هي سنة واحدة.
- السلطة التشريعية (القانونية) حتى يتم توفير التسهيلات اللازمة لأعتماد (تثبيت) الموازنة السنوية ، الميزانيات على شكل شهر , شهرين و تثبت .
يمكن أن يكون سبب القيام بذلك من حيث عدم وجود التسهيلات اللازمة لمعرفة تقدير ميزانية العام المقبل هذا استثناء لمبدأ الميزانية السنوية.
- من النتائج المهمة لمبدأ الموازنة السنوية أن القيمة القانونية وصلاحيه أحكام قانون الميزانية المؤقتة هي سنة واحدة ،
وبالتالي يمتنع قانون الميزانية عن تنبؤ القواعد القانونية التي ليست ذات طبيعة الميزانية .

■ مبدئ توازن الميزانية

التوازن في الميزانية يعني معادلة (تساوي) الإيرادات مع النفقات. يؤدي عدم التوازن إلى نقص أو الزيادة في الميزانية في الحالة الأولى أي أن نقص الميزانية من المرجح جداً أن يؤدي إلى زيادة الأسعار أو التضخم ، وفي الحالة الثانية يعني فائض (زيادة) الميزانية من ظروف عدم التضخم (تورم) في الحالتين كلا الجانبين لهما آثار سلبية مختلفة على اقتصاد المجتمع.

ربما يمكن القول أن هذا المبدأ يتأثر بالنظرية الكلاسيكية للحكومة ، والتي من وجهة نظرهم هي حكومة جيدة و بأقل إيرادات (دخل) تصرف أقل نفقات ولا تتدخل في شؤون الاقتصادية .
وبالتالي نتيجة استخدام أدوات الاقتصادية مثل سياسة خصم (قلة) الميزانية مرفوضه واعتبرت الميزانية المتوازنة مبدأ.

■ مبدأ وحدة الميزانية

وفقاً لهذا المبدأ ، يجب أن تكون الميزانية شاملة وتشمل جميع إيرادات ومصروفات الأدوات (آلات) المختلفة ليتم تحضيرها وتصنيفها.
أصبح الالتزام بهذا المبدأ شائعاً في العديد من دول العالم فقط في العقود الأخيرة.

ومن الشائع (حالياً) تطبيق هذا المبدأ في الميزانية الإيرانية.

■ مبدأ التفصيل

وفقاً لهذا المبدأ الميزانية يجب تدقيق وتفصيل المعلومات الضرورية المتعلقة بإيرادات ونفقات الحكومة تنفيذ هذا المبدأ هو في الواقع مكمل لفلسفة وحدة الميزانية

المبادئ الفرعية للميزانية

■ مبدأ القرار (اصل وضوح)

وفقاً لهذا المبدأ ، يجب إعداد الميزانية بشكل واضح ومفهوم.
عدم التزام لهذا المبدأ يعني إعداد الميزانية فقط بطريقة الذي لا يفهمها إلا الخبراء والمتخصصون ، يمكن أن تتعارض ضمناً مع روح الميزانية والتخطيط.

مبدأ اكتمال ،شموليةالموازنة(اصل كاملية جامعيت بودجه)

في هذاالمبدأ ، وبالتوازي مع مبدأ وحدة الميزانية ، يوصى بكافة الإيرادات والنفقات الحكومية.

بأي شكل سواء كانت موازنة(الميزانية) جاريةو تطويرية(عمراني) أو استثمار ثابت عن طريق الوزارات ومؤسسات الدولة والشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الثورية(نهادهاي انقلابي) ، يعني يتم تضمين الأجهزة التي تستفيد بطريقة ما من الميزانية الحكومية في وثيقة الميزانية يتم تحصيلها وتقديمها إلى البرلمان على أساس إجمالي(ناخالص). الميزانيةالإجمالية(ناخالص)يعني

يجب تضمين أرقام الموازنة في وثيقة الموازنة دون اقتطاع الإيرادات من المصروفات يكون.

تنطبق قاعدتان عامتان على مبدأ شمولية الموازنة: ١.(الإيرادات والنفقات)لاتنقص بعضها

٢.جميع بنود(اقلام)الإيرادات وجميع بنود النفقات في الميزانية العامه تنعكس(تذكر) ولايفوت اي شيء.

يعني نحن نقول في مبدأ الاكتمال (الشمولية) الميزانية بأن جميع بنود الإيرادات يجب ان تذكر(محسوب شود) على أساس المبالغ المتوقعة (المتنبئة) وايضا يجب ذكر بنود النفقات على أساس تقدير الذي يحصل في الميزانية .

وبعبارة أخرى بنود الإيرادات والنفقات لاتنقص من بعضها مثلا احدى المؤسسات الحكومية لا يجب ان تنقص المصروفات من الإيرادات او الدخل وبعدها نقول هذه هي إيراداتنا . يعني يجب تعيين الإيرادات لحالها وتعيين المصروفات لحالها ولا تنقص النفقات من الإيرادات وتقول على ما بقي هي إيراداتنا . لكل منظمة إيرادات ونفقات وعندما سنل من المنظمة كم إيراداتك تقول كل الإيرادات وتقول كل النفقات لحالها

مبدأ التخصيص

□ وفقاً لمبدأ التخصيص ، فإن الحكومة ملزمة بتخصيص كل رصيد(اعتبار) في نفس المكان فقط الذي تمت الموافقة (مصوب) عليه في الميزانية.

يجب أن تكون الحكومة ملزمة بالتصرف وفقاً لما هو موجود تم وتعيين الميزانية والسماح بإنفاقها. لا يجب تخصيص الميزانية المحددة لأمر ما ان تصرف لأمر آخر لأنه في هذه الحالة النتيجة المقصودة لمبدأ الشمولية واكتمال الميزانية لا تحصل .

وفقاً لمبدأ التخصيص ، تكون جميع الأرقام المقصودة في الميزانية بنفس الطريقة وبالترتيب المحدد في الميزانية أو المسموح به ليتم استهلاكها(وصول).

وفقاً لهذا المبدأ ، يتم توقع أي رقم ائتماني(اعتباري) لتكلفة في الميزانية

يمكن استهلاكه فقط بنفس التكلفة ولا يجب استخدامه لأي غرض آخر من ناحية أخرى ، وفي هذا الصدد ، ورد في المادة ٩٣ من قانون المحاسبة العامة المعتمد في

وجاء في عام ١٩٨٧ : "إذا ، بناء على شهادة مزورة ، خضع للمساءلة اعتماد وبواسطة عمل أو أمر من الوزير أو رئيس مؤسسة حكومية أو مسؤولين مفوضين كانت تتجاوز الائتمان المعتمد أو تنتهك قانون الدفع أو الالتزام الموقع ضد الحكومة كل من هذه الانتهاكات يعتبر استيلاء غير قانوني على الأموال والممتلكات الحكومية ووفقاً لمبدأ عدم التخصيص فإن الحكومة ليس لها حق إذا كانت الموازنة في موعدها أو في مكان ما

أن يتم إيداعها وتأمينها من الإيرادات العامة الحكومية للنفقات الحكومية.

مبدأ المرونة

وفقاً لهذا المبدأ إذا كانت الحكومة تتنبأ بالميزانية سواء إيراداتها أو نفقاتها على مدار العام ، يمكن مواجهة مشكلة من خلال تعديل الميزانية وتقديمها إلى مجلس النواب بشأن الميزانية.

ويسمح للوزير أو المسؤول المختص إلى حد ما داخل كل دائرة من الممكن تحويل (تنقل) الأموال.

حيث أن الميزانية تقوم على تقدير و تنبأ اجتماعي و سياسي واقتصادي ، يمكن يطالب المجتمع بتغيير موقع الإيرادات أو النفقات .

، وتوقع بعض التغييرات في الوضع الاقتصادي وتعديلها بعد الموافقة على الميزانية ، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع هي مسألة.

وبعبارة أخرى لأن الميزانية عبارة عن تقدير و تنبأ الوضع الاقتصادي دائما في التحول ممكن تواجه مشكلة في الميزانية.

في ضوء ما سبق ، يبدو أن مرونة التحول تتمثل في أن الميزانية التي يتنبأ بها مدير حكومي ليست دقيقة ، وفي الميزانية يبدو ذلك ضروريا في حين أن المرونة في الميزانية تتعارض مع مبدأ تخصيص الميزانية و تعمل.

الضرورات الناشئة عن ديناميكية المجتمع ، حتى لمؤيدي مبدأ التخصيص

أظهر أن الميزانية يجب أن تكون مرنة إلى حد ما.

لتأسيس عيادة حكومية (رعايه) من المتوقع أن يتم اختيار (توظيف) عدد من الأطباء والمرضات والمعدات اللازمة و يجب تخصيص الميزانية بالتفصيل.

إذا الأطباء ماتعاونوا كيف نعمل؟

ياترى هل نستطيع ميزانية توظيف الأطباء نصرّفها على شراء الادوات؟أو نوظف ممرضات أكثر؟

مسألة المرونة في الميزانية في النشاطات الاقتصادية الحكومة تسبب قيود (محدوديت) أكثر.

لنفترض أن الشركة المملوكة للدولة قد توقعت الميزانية اللازمة لشراء أنواع مختلفة من مدخلات الإنتاج. (نهاده هاى توليد) نظراً لوجود فجوة زمنية (فاصله زمانى) طويلة نسبياً بين التنبؤ بالميزانية وتنفيذ التكلفة (النفقات) ، فقد يتغير سعر بعض المدخلات (نهاده ها) وقد لا يكون من الممكن تنفيذ خطة الإنتاج على النحو الأمثل (بهينه) بسبب السعر الجديد. ألا يجب أن يكون مدير الشركة قادراً على القيام بالنشاط الاقتصادي المطلوب ببرنامج مثالي في الإنتاج عن طريق استبدال عوامل الإنتاج الأرخص؟

وبالتالي ، بقدر ما يمكن أن يكون تخصيص الميزانية مبدأ هاماً ، تعتبر المرونة أيضاً مبدأ هاماً.

طرق مختلفة للمرونة

في إعداد الميزانية

● إصلاح الميزانية: يعني الإصلاح الذي تقوم به الحكومة بتحويل (نقل) الأموال (اعتبارات) الموافق (مصوب) إلى ١ - مستوى مواد الميزانية ٢ - خطط ٣ - خطط التنمية (طرحهاى عمرانى) تعمل وتنفذ. يقضى (ازبين بردن) على المشاكل التنفيذية للمنظمات.

● ملحق ميزانية (متمم بودجه)

هو موازنة يتم خلالها تغيير سقف الأموال (اعتبارات) للهيئات التنفيذية و يتم تقديمه إلى الهيئة التشريعية (قوة مقننه) للنظر فيه والموافقة (تصويب) عليه.

● صلاحية (اعتبار) النفقات غير المتوقعة: الأموال (اعتبار) المقصود في قانون الموازنة للدولة بأكملها

وبناءً على اقتراح الوزراء وموافقة (تأييد) هيئة الإدارة والتخطيط والموافقة (تصويب) يمكن استخدام مجلس الوزراء وفقاً للوائح (مقررات) العامة للحكومة.

● الأموال (اعتبار) الحكومي: الأموال المخصصة لموضوع معين له جانب عام واستثنائي ويتم منحها (قرار گرفتن) للحكومة ، مثل نفقات غير متوقعة ، يتم صرفها.

■ مبدأ فصل التكاليف الجارية عن تكاليف رأس المال

وفقاً لهذا المبدأ ومن أجل توفير ظروف أفضل لدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تفصل الميزانية النفقات الجارية عن النفقات الرأس المال أو نفقات التطوير (عمراني) النفقات الجارية أو نفقات التشغيل المصاريف اللازمة في الأنشطة اليومية ومن الضروري دفعها.

● مبدأ تقدير (تخميني): الإيرادات هو الحد (تحديدى بودن) من النفقات محدودة وفقاً لهذا المبدأ ، يتم تقدير توقع الإيرادات في الميزانية ، ولكن تقديرات الميزانية محددة. ولايجوز اضافته الأموال الموافق عليها لمصروف آخر.

● مبدأ الشرعية (اصل قانونى بودن)

وبالتالى ، فإن الميزانية وثيقة قانونية. المادة ٥٢ من دستور الجمهورية الإسلامية وافقت إيران عام ١٣٥٨ في هذه الحالة (الميزانية السنوية للبلاد كلها ليتم إعداد الأمر المنصوص عليه في القانون من قبل الحكومة وتقديمه إلى البرلمان للنظر فيه والموافقة عليه والمجلس الإسلامي يستلم . يخضع أي تغيير في أرقام الميزانية أيضاً للقواعد القانون المنصوص عليها)